الصباح الاقتصادية
12
العدد 3904 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 9 رجب 1442 - الموافق 21 فبراير 2021
Sunday 21 February 2021 - No.3904 - 13 th Year

ما يمثل 54.2 في المئة من إجمالي موجوداتها

«الشال»: 39.782 مليار دينار..إجمالي التسهيلات الائتمانية من البنوك المحلية للمقيمين في نهاية ديسمبر 2020

- ارتفعت مساهمة الكويتيين في جملة السكان من 30.0 % نهاية 2019 إلى 31.3 % نهاية 2020

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن آخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد أن إجمالي عدد السكان في الكويت بلغ نحو 4.671 مليون نسمة كما في نهاية عام 2020، ذلك يعني أول انخفاض في عدد السكان منذ عام 2000 نتيجة تأثير جائحة كورونا وبنسبة انخفاض بلغت 2.2 % مقارنة بمثيله المسجل في نهاية عام 2019. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نمواً موجباً بنسبة 3.3 % في عام 2019، مقارنة بنحو 2.7 %، 2.0 %، 4.1 %، و3.6 %، في الأعوام 2018، 2017، 2016، و2015 على التوالي. وبلغ الانخفاض المطلق خلال عام 2020 نحو 105.7 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 27.9 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي بحدود 2 % ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.460 مليون نسمة. وارتفعت مساهمة الكويتيين في جملة السكان من نحو 30.0 % في نهاية عام 2019 إلى نحو 31.3 % في نهاية عام 2020، ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 745 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 715 ألفاً. وتراجع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 133.6 ألف نسمة، أي بمعدل انخفاض قاربت نسبته 4.0 % مقارنة بنسبة نمو في عام 2019 بنحو 3.9 %. وبلغ عددهم نحو 3.211 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2010–2020 بلغ نحو 2.7 %.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.845 مليون عامل أي ما نسبته نحو 60.9 % من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30.8 % من إجمالي عدد السكان الكويتيين. ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين، قد انخفضت من نحو 75.7 % في نهاية عام 2019 وصولاً إلى نحو 74.6 % في عام 2020. وارتفعت نسبة العاملين الكويتيين في مجموع عدد العاملين في الكويت من نحو 14.8 % في عام 2019 إلى 15.8 % في عام 2020. وبلغت نسبة عمالة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية نحو 49.5 %، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 27.2 %. وبلغ عدد العاملين الكويتيين نحو 449.8 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 354.4 ألف عامل أي ما نسبته 78.8 % من إجمالي العمالة الكويتية.

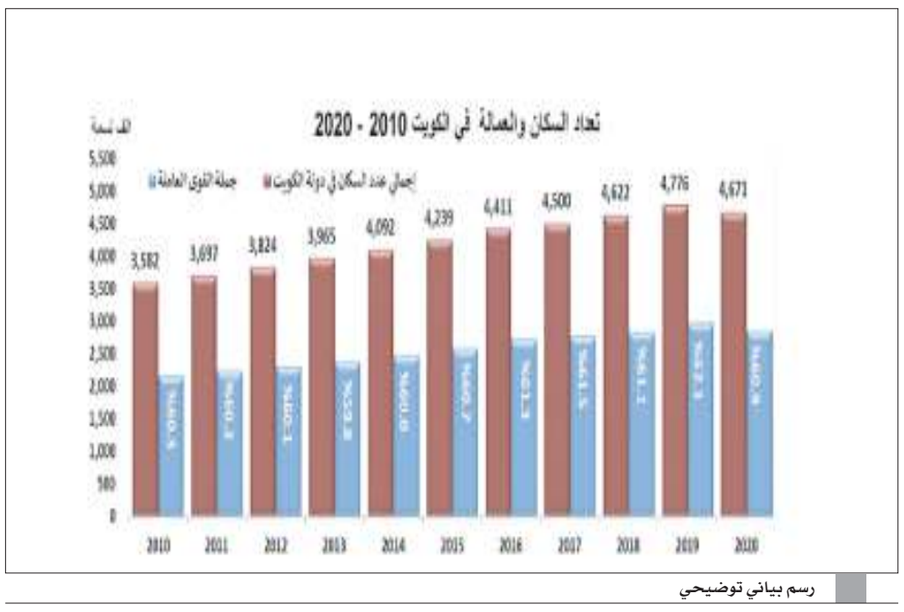

رسم بياني توضيحي

إحصاءات مالية ونقدية – ديسمبر 2020

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر ديسمبر 2020، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 1.022 مليار دينار كويتي ليصبح 1.050 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2020 مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2019، أي ما نسبته نحو 2.8 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 والذي سيبلغ نحو 38.2 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU). وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 1.375 %، ولمدة سنتين 1.500 %، ولمدة 3 سنوات 1.625 %، ولمدة 5 سنوات 1.750 %، ولمدة 7 سنوات 1.875 %، ولمدة 10 سنوات 2.000 %. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100 % من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100 % في نهاية ديسمبر 2019).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2020 قد بلغ نحو 39.782 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 54.2 % من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.354 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.5 % عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 17.251 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 43.4 %، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 16.439 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019) وبنسبة نمو بلغت نحو 4.9 %. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 12.711 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 73.7 % من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2.579 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 15 % من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.608 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9.226 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 23.2 % من الإجمالي (نحو 8.918 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.279 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 8.2 % (نحو 3.225 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019)، ولقطاع الصناعة نحو 2.059 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.2 % (نحو 2.017 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019)، ولقطاع المقاولات نحو 1.889 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 4.7 % (نحو 1.980 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019)، ولقطاع المؤسسات المالية –غير البنوك– نحو 990 مليون دينار كويتي أي ما نسبته نحو 2.5 % (نحو 1.180 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 45.275 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 61.7 % من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.648 مليار دينار كويتي عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2019 أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.8 %، نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع الخاص بنحو 1.093 مليار دينار كويتي، وكذلك ارتفاع قيمة ودائع القطاع العام بنحو 555 مليون دينار كويتي. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية –لا يشمل الحكومة– نحو 37.332 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 82.5 %، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 35.273 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 94.5 %، وما يعادل نحو 2.059 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية ديسمبر 2019، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين، وذلك لتخفيض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة الأساس مرتين بإجمالي 1.50 نقطة مئوية، مقابل تخفيض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم على الدينار الكويتي مرتين بإجمالي 1.25 نقطة مئوية خلال عام 2020، وبلغ الفرق نحو 0.725 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.790 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.832 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.872 نقطة لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق في نهاية ديسمبر 2019 نحو 1.068 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 1.009 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 1.029 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 1.044 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في ديسمبر 2020 مقابل الدولار الأمريكي نحو 304.161 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي، بانخفاض بنحو 0.25– % مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2019 بلغ نحو 303.400 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

في تقرير شهر يناير 2021 عدل «صندوق النقد الدولي» توقعاته لأداء الاقتصاد العالمي في عام 2020 للأفضل، وبدلاً من توقعاته في تقرير شهر أكتوبر 2020 وكانت نمو سالب بنحو 4.4– %، وأصبحت توقعاته نمواً سالباً أيضاً ولكن بنحو 3.5– %. ولم يصدر تقريره كاملاً عن أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنه عدل توقعاته لأكبر اقتصادات دول المجلس أي الاقتصاد السعودي إلى الأفضل، فبديلاً لتوقعات تقرير أكتوبر بخسارة الاقتصاد السعودي في عام 2020 لنحو 5.4– % من حجمه، أصبحت توقعاته لخسارة الاقتصاد السعودي 3.9– % لنفس العام. ولأن أسعار النفط ارتفعت لمزيج خام «برنت» من 40.91 دولار أمريكي لمعدل شهر سبتمبر 2020 إلى 49.99 دولار أمريكي لمعدل شهر ديسمبر 2020، لذلك من المفروض أن تشمل توقعات تحسن الأداء الاقتصادات الخمسة الأخرى لدول مجلس التعاون الخليجي.

كانت توقعات «صندوق النقد الدولي» لشهر أكتوبر نفسه لسنة الجائحة 2020، كلها سالبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وكان معدل الخسارة المرجحة لاقتصاداتها مجتمعة وفقاً لوزن كل اقتصاد ضمنها، نحو 6– %، وبخفض الخسارة المحتملة لأكبرها ويمثل 49 % من حجم الاقتصاد المجمع لها، سوف تنخفض أيضاً الخسارة المتوقعة لاقتصادها مجتمعة. وكانت توقعات خسائر تلك الاقتصادات في شهر أكتوبر تراوح بين أعلى بنحو 10– % للاقتصاد العُماني، وأدناها بنحو 4.5– % للاقتصاد القطري. وكانت ثاني أعلى الخسائر للاقتصاد الكويتي بنحو 8.1–%، ثم الإماراتي بنحو 6.6–%، ثم البحريني بنحو 4.9– %، ومن المؤكد أن تنخفض تقديرات الخسائر لها جميعاً بفضل تحسن أسعار النفط، وانخفاض تقديرات الخسائر سوف يتناسب طردياً مع درجة إعتماد كل اقتصاد ضمنها على النفط.

وبشكل عام، كان أداء عام 2019 لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أداءً ضعيفاً، فالمعدل المرجح لأداء اقتصادها الموحد لم يتعدى 0.7 %، وأفضلها أداءً كان اقتصاد البحرين الذي حقق نمواً موجباً بحدود 1.8 %، وأدناها أداءً كان سالباً وبحدود 0.8– % لاقتصاد عُمان، وسوف يظل ضعيفاً لعام 2021، بأداء مرجح للاقتصاد المجمع بنحو 2.2 %، وأعلى نمو متوقع للاقتصاد السعودي بنحو 3.1 % وأدناها لعُمان بالسالب بنحو 0.5– %.

ذلك يعني أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وإن حققت نمواً موجباً حتى عام 2025 وفقاً لتوقعات «صندوق النقد الدولي» في تقرير شهر أكتوبر الفائت، إلا أن معدلات نموها سوف تظل ضعيفة، ونحو نصف مستوى الأداء المتوقع للاقتصاد العالمي، وأدنى من الأداء المتوقع لمعظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة. تلك التوقعات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالأداء المحتمل والضعيف لسوق النفط، ولن تعدل تلك التوقعات للأفضل ما لم تتبنى تلك الدول إستراتيجيات بناء مختلفة تعتمد على خفض تدريجي وميرمج للإعتماد على النفط. والوقت لكل منها عامل حاسم من أجل تغيير نهج التنمية لديها، ومن توقعات الأرقام تبدو الكويت ثاني أضعف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ارتفاع نسبة إعتماد أداء اقتصادها على النفط.

نتائج بنك الخليج 2020

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 28.8 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 34.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 54.7 %، مقارنة بنحو 63.6 مليون دينار كويتي لعام 2019. ويعود الانخفاض في ربحية البنك إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من انخفاض المصروفات التشغيلية، وبذلك انخفض الربح التشغيلي بنحو 27.2 % أو بنحو 35.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 94.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 129.6 مليون دينار كويتي في عام 2019. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2008–2020):

وفي التفاصيل، انخفضت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 49.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 23.8 %، وصولاً إلى نحو 158.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 207.6 مليون دينار كويتي في عام 2019. ويعود الانخفاض في الإيرادات إلى انخفاض جميع بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها بند صافي إيرادات الفوائد الذي انخفض بنحو 39.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 24.1 %، وصولاً إلى نحو 124.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع 164.4 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 5.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 18.3 %.

وانخفضت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 14.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 18 %، لتصل إلى نحو 63.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 78 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2019. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جميع بنود المصروفات التشغيلية باستثناء بند استهلاك الذي ارتفع بنحو 549 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 40.4 % مقارنة بنحو 37.6 %. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1.9 %، وصولاً إلى نحو 64.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 62.9 مليون دينار كويتي. وعليه، انخفض هامش صافي ربح البنك إلى نحو 13.8 % مقارنة مع 23.1 % في عام 2019.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد انخفض بما قيمته 132.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.1 %، ليصل إلى نحو 6.113 مليار دينار كويتي مقابل نحو 6.245 مليار دينار كويتي في عام 2019. وانخفض بند قروض وسلف للعملاء بنحو 108.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 2.6 %، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 4.116 مليار دينار كويتي (67.3 % من إجمالي الموجودات) مقابل 4.225 مليار دينار كويتي (67.6 % من إجمالي الموجودات) في عام 2019. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 77.8 % مقارنة بنحو 78.7 %. وانخفض أيضاً، بند ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 125.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 97.6 %، ليصل إلى 3 مليون دينار كويتي (0.05 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 128.3 مليون دينار كويتي (2.1 % من إجمالي الموجودات) في عام 2019. بينما ارتفع بند نقد ونقد معادل بنحو 258 مليون دينار كويتي وبنسبة 30.4 %، وصولا إلى نحو 1.106 مليار دينار كويتي (18.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 847.9 مليون دينار كويتي (13.6 % من إجمالي الموجودات) في عام 2019.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بنحو 105.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.9 %، لتصل إلى نحو 5.475 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2019 حين بلغت نحو 5.581 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.6 % مقارنة بنحو 89.4 % في عام 2019.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع نهاية عام 2019. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 9.4 % قياساً بنحو 20.9 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى 4.4 % بعد أن كان عند 9.8 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.5 % قياساً بنحو 1 %. وانخفضت كذلك ربحية السهم الواحد (EPS) حين بلغت نحو 10 فلس، مقارنة مع ربحية نهاية عام 2019 البالغة 22 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو21.9 ضعف مقارنة بنحو 13.8 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد بنحو 54.5 % مقابل انخفاض أقل للسعر السوقي للسهم وبحدود 27.7 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1 مرة مقارنة بنحو 1.4 مرة في نهاية عام 2019.

وأعلن البنك عن نيته توزيع 5 % أرباح نقدية، أي ما يعادل 5 فلس عن السهم الواحد، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 2.3 % على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2020 والبالغ 219 فلساً للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات النقدية 11 فلس للسهم عن عام 2019، أي أن البنك خفض من مستوى توزيعاته عن عام 2020.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 499.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.6 نقطة ونسبته 0.7 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 12.7 نقطة أي ما يعادل 2.6 % عن إقفال نهاية عام 2020.

البيان	2020/12/31 (ألف دينار كويتي)	2019/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	6,112,708	6,245,417	132,709-	%2.1-	↓
مجموع المطلوبات	5,475,344	5,581,094	105,750-	%1.9-	↓
مجموع حقوق الملكية	637,364	664,323	26,959-	%4.1-	↓
مجموع الإيرادات التشغيلية	158,268	207,647	49,379-	%23.8-	↓
مجموع المصروفات التشغيلية	63,926	77,997	14,071-	%18.0-	↓
المخصصات	64,052	62,884	1,168	%1.9	↑
الضرائب	1,491	3,123	1,632-	%52.3-	↓
صافي ربح الفترة	28,799	63,643	34,844-	%54.7-	↓
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.5	%1.0			↓
**العائد على معدل حقوق الملكية	%4.4	%9.8			↓
**العائد على معدل رأس المال	%9.4	%20.9			↓
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	10	22	12-	%54.5-	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	219	303	84-	%27.7-	↓
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	21.9	13.8			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.0	1.4			

رسم بياني يوضح حركة مؤشرات بنك الخليج

معدلات نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستظل ضعيفة وإن حققت نمواً موجباً حتى 2025

بنك الخليج يحقق 28.8 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة المالية المنتهية

الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لايزال لصالح الدينار على حساب الدولار

	بيان الشركة	يوم الخميس ١٨/٠٢/٢٠٢١	يوم الخميس ١١/٠٢/٢٠٢١	الفرق %	قيمة ٢٠٢٠	الفرق %
١	بنك الكويت الوطني	574.0	578.3	(0.7)	579.7	(1.0)
٢	بنك الخليج	176.3	177.2	(0.5)	178.0	(1.0)
٣	البنك التجاري الكويتي	516.0	521.2	(1.0)	516.0	0.0
٤	البنك الأهلي الكويتي	131.6	132.9	(1.0)	136.8	(3.8)
٥	بنك الكويت الدولي	228.7	234.4	(2.4)	236.7	(3.4)
٦	البنك الأهلي المتحد	332.4	331.3	0.3	318.1	4.5
٧	بنك برقان	238.7	235.4	1.4	227.7	4.8
٨	بيت التمويل الكويتي	2,430.1	2,430.1	0.0	2,276.1	6.8
	قطاع البنوك	574.8	577.4	(0.5)	565.6	1.6
٩	شركة التسهيلات التجارية	124.9	127.0	(1.7)	137.1	(8.9)
١٠	شركة الاستثمارات الدولية	318.3	315.3	1.0	179.6	77.2
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	208.9	202.6	3.1	169.9	23.0
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	448.1	456.0	(1.7)	416.7	7.5
١٣	شركة المدن للتنمية والاستثمار	58.6	60.1	(2.5)	66.3	(11.6)
	قطاع الاستثمار	206.5	207.8	(0.6)	188.9	9.3
١٤	شركة الكويت للتأمين	89.3	89.3	0.0	84.9	5.2
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	378.6	422.7	(10.4)	495.1	(23.5)
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	175.9	183.3	(4.0)	185.3	(5.1)
١٧	شركة وربة للتأمين	93.2	87.3	6.8	70.5	32.2
	قطاع التأمين	160.4	169.4	(5.3)	178.8	(10.3)
١٨	شركة عقارات الكويت	230.7	236.3	(2.4)	206.1	11.9
١٩	شركة العقارات المتحدة	98.5	97.9	0.6	95.9	2.7
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	273.6	284.1	(3.7)	219.7	24.5
٢١	شركة الصناعات العقارية	2,232.9	2,164.3	3.2	2,031.0	9.9
	القطاع العقاري	259.8	260.1	(0.1)	229.9	13.0
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	174.2	176.9	(1.5)	157.2	10.8
٢٣	شركة أسمنت الكويت	333.2	342.2	(2.6)	348.2	(4.3)
٢٤	شركة الخليج للكيابلات والصناعات الكهربائية	344.1	307.4	11.9	301.8	14.0
	القطاع الصناعي	193.3	189.4	2.1	181.0	6.8
٢٥	شركة أسمدة الكويتية الوطنية	473.9	473.9	0.0	470.8	0.7
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,291.0	4,420.8	(2.9)	3,990.0	7.5
٢٧	شركة الاتصالات المتنقلة	1,202.9	1,227.9	(2.0)	1,153.0	4.3
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.م)	25.7	26.0	(1.2)	20.6	24.8
	قطاع الخدمات	1,497.7	1,534.5	(2.4)	1,416.2	5.8
٢٩	شركة طل وتجارة الموشي	169.2	170.8	(0.9)	146.7	15.3
٣٠	شركة دانة الصفوة القابضة	10.8	10.8	0.0	10.8	0.0
	قطاع الأغذية	455.9	456.3	(0.1)	450.4	1.2
٣١	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	176.7	179.2	(1.4)	175.8	0.5
٣٢	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	551.1	551.8	(0.1)	551.8	(0.1)
	الشركات غير الكويتية	146.3	146.6	(0.2)	146.2	0.1
	مؤشر الشال	499.9	503.5	(0.7)	487.2	2.6

جدول مؤشر الشال لـ32 شركة مدرجة في البورصة